استراتجية تحالف آراب ووتش

2023-2025

فهرس المحتويات

مقدمة 1

القسم الأول: من نحن؟ 3

االقسم الثاني: لمنطقة التي نعيش فيها 4

القسم الثالث: نظريتنا للتغيير 9

القسم الرابع: محاور العمل لتنفيذ الإستراتيجية 10

1. المؤسسات سنركز جهودنا عليها خلال هذه الإستراتيجية . 10

2. الحملات/القضايا التي سنركز جهودنا عليها 11

3. إستكمال وتعزيز البناء المؤسسي للتحالف لضمان استمراريته 11

4. تفعيل دور اعضاء التحالف 11

5. وضع الأستراتيجية للمرحلة القادمة والإعداد لبدأ تنفيذها ببداية عام 2026 12

مقدمة

يؤمن التحالف بقدرة أصحاب الحقوق على امتلاك ثرواتهم وقراراتهم وقدرتهم على التغيير، وقدرة المجتمع المدني على توسيع مساحته ولعب دور أكبر لتمثيل أصحاب الحقوق في التفاوض والضغط للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة ، وعادلة ،وتشاركية ،ومستدامة.

يهدف التحالف منذ تأسيسه في أبريل 2018 إلى تحقيق تنمية مرتكزة على أولويات حقوق الإنسان واحتياجاتهم ومصالحهم المتنوعة والمتباينة، وذلك من خلال تمكين المجتمع المدني من أدوات مراقبة، والتأثير على مؤسسات التمويل الدولية لأهمية الدور الذي تلعبه في رسم سياسات وبرامج التنمية في المنطقة العربية. هذا النهج يعتمد على الخبرات الجماعية ورؤى الفاعلين المحليين المدركين للإحتياجات والتحديات الخاصة بالمنطقة. ويهدف الي ان تكون المبادارات التنموية متماشية مع المعايير العالمية ومستجيبة في ذات الوقت الى السياق الإجتماعي والإقتصادي الخاص بالدول العربية. وبهذا فان هذا النهج يسد الفجوة بين الأليات المالية الدولية واوليات التنمية المحلية.

نعلم أن التأثير على مؤسسات التمويل الدولية مهمة كبيرة، لذا نسعى إلى التعاون مع مختلف المنظمات لمراقبة والتأثير على كل المستويات.

وبالرجوع لإستراتجيتنا السابقة نرى العديد من النجاحات والتغييرات التي يمكن أن نفخر بها. فأن التوازن بين كوننا تحالف يضم العديد من الناشطين والناشطات ويعتمد في اليات عمله على الضغط والتعبئة، وبين كوننا خبراء في التعامل مع المؤسسات الدولية، قد منحنا قدرة تفاوضية عالية مع المؤسسات المالية الدولية الكبرى. لم تمكننا هذه الهذه الخاصية المزدوجة فقط من تمثيل المصالح والتحديات غير المتحانسة لمجتمعاتنا بشكل فعال، بل سمحت لنا ايضا بالدخول في حوار ومفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية من موقع قوة ومعرفة عميقة بالواقع. وفد كان تزاوج التعبئة الشعبيةوالخبرة المؤسسية اكبر عامل قوة لنا مما سمح لنا بالعمل من اجل سياسات عادلة ومستدامة، بل ايضا تتناسب ايضا مع الإجتياجات المعقدة للمنطقة العربية.

نتيجة لذلك أصبح التحالف نافذة لتواصل مؤسسات التمويل الدولية مع المجتمع المدني في المنطقة. واصبحنا صوت قوي للتعبير عن قضايا المنطقة في حملات عالمية تستهدف مؤسسات التمويل الدولية. فقد شارك التحالف في حملات تستهدف سياسات صندوق النقد الدولي وخاصة إجراءات التقشف والقيمة المضافة على الديون وحقوق السحب الخاصة، وهي سياسات تدفع جميعها، بشكل مستمر، بالمجتمعات نحو مزيد من الفقر والعوز.. كما اشتركنا أيضا في حملات لتعديل آليات عمل آليات المساءلة في عدد من بنوك التنمية الدولية. وقدم التحالف أيضا الدعم لمنظمات المجتمع المدني لمتابعة بعض المشاريع والبرامج التي تمولها مؤسسات التمويل الدولية في بلادهم.

نؤمن بأن التنمية تقوم في جوهرها على علاقات القوة، وبناء عليه، سنستمر في ترسيخ أنفسنا كأحد أدوات تغيير علاقات القوى بين المؤسسات التمويلية الكبرى في علاقتها بالمجتمع المدني في المنطقة، ليس فقط بالنقد ولكن أيضا عن طريق تيسير الحوار البناء بين هذه المؤسسات والمجتمع المدني.

وكما ندرك نجاحنا نعرف جيدا التحديات التي واجهتنا خلال الفترة السابقة لذا تعتمد استراتيجيتنا الحالية (2023-2025) على معرفتنا الجيدة بقوتنا ونقاط ضعفنا، كما أنها تعكس طموحنا ونهجنا للمستقبل ولذلك فنحن قمنا بوضع هذه الإستراتيجية لتكون محور انتقال للبناء على نجاحات الإستراتيجية السابقة وتمهيد الطريق لإستراتيجيةجديدة قائمة على قدرات مؤسسية قوية وفعالة.

خلال هذه المرحلة الإنتقالية، سيستند نهجنا على المحورين التاليين:

التركيز على عدد محدود من مؤسسات التمويل الدولية والحملات التي تُعلي أصواتنا و تطلق شرارة التغيير على المدى البعيد. ندرك ان التحالف مازال في مراحل التأسيس الأولي وبإمكانيات محدودة ولذلك، لكي نكون فاعلين، يتعين علينا التركيز خلال هذه الفترة على عدد محدود من مؤسسات التمويل الدولية والحملات التي نعتقد أنه لدينا خبرات تراكمية ناجحة في العمل عليها واننا نضيف قيمة فريدة بإنخراطنا في الحملات التي تستهدف هذه المؤسسات وهذه القضايا. ولكننا نعتزم ايضا ان نستمر في متابعة التطورات في مؤسسات التمويل الدولية الأخرى وباقي القضايا حتى نكون مؤهلين للعمل عليها في حالة ما إذا تضمنتها الإستراتيجية القادمة.

تفعيل دور المنظمات أعضاء التحالف واستكمال البناء المؤسسي للتحالف لضمان استمراريت.. ان ادراكنا للنجاح الذي حققه التحالف خلال السنوات الأولى من نشأته، جعلنا نعي أهمية ترسيخ قواعده المؤسسية اللازمة لضمان استمراريته وقدرته على مواجهة الأزمات. يستمد التحالف قوته من أعضائه. وقد شاركت المنظمات الأعضاء في العديد من الحملات والأنشطة التي قام بها التحالف خلال السنوات الماضية.واختلفت مستويات المشاركة بحسب إمكانيات كل منظمة وبحسب موضوع الحملة او النشاط. لكننا ندرك أن التحالف سيزداد قوة ويصبح أكثر قدرة على الاستمرار وتحقيق رسالته بالمشاركة الممنهجة من الأعضاء في كل المراحل بدءا من التخطيط للحملات والأنشطة حتى تقييمها ومرورا بتنفيذها.

ويصاحب هذه الجهود لتفعيل دور الأعضاء، جهود موازية لمراجعة واستكمال السياسات واللوائح التي تيسر عمل التحالف بهيئاته الثلاث – الجمعية العمومية، ومجلس الإدارة، والهيئة التنفيذية- لضمان استمراريته على أسس مؤسسية قوية وواضحة.

القسم الأول: من نحن؟

نحن تحالف إقليمي تأسس في 2018، مكون من أعضاء وعضوات من المجتمع المدني المنطقة العربية، والذي يقوم بمراقبة، ومحاولة التأثير على سياسات وبرامج ومشاريع المؤسسات التمويلية الكبرى في المنطقة وذلك لضمان تنمية شاملة/ تشاركية/ عادلة/ ومستدامة.

يلتزم التحالف بالتعاون بشكل وثيق مع منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وأصحاب الحقوق، بهدف تعظيم وتوصيل أصواتهم وضمان تمثيل مصالحهم بالكامل في برامج التنمية في بلدانهم. يعتبر هذا النهج الشامل أساسياً لرسالتنا، حيث ندرك الدور الحيوي الذي تلعبه هذه الفئات المتنوعة في رسم مسارات تنمية عادلة ومستدامة .من خلال الانخراط الفعال والشراكة مع الأطراف المعنية، لا نسعى فقط إلى إبراز وجهات نظرهم واحتياجاتهم الفريدة في صلب مناقشات السياسات مع المؤسسات المالية الدولية، ولكن أيضًا إلى تمكينهم كمشاركين نشطين في عملية التنمية.

رؤيتنا

نريد أن نساهم بدور فعال في تحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة وتشاركية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

رسالتنا

تمكين وتفعيل أدوار منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية للتأثير على سياسات ومشاريع مؤسسات التمويل الدولية لتكون أكثر فاعلية في تحقيق تنمية شاملة عادلة ومستدامة وتشاركية.

قيمنا

المساواة والعدالة: نسعى لتحقيق المساواة والعدالة الإجتماعية والإقتصادية، ومناهضة كل أشكال التميز على أساس الطبقة الإجتماعية/ الثروة/الدين/العرق/الجنس/السن/ الإعاقة.... الخ.

الإيمان بالاختلاف :الإيمان بقيمة التنوع والاختلاف بين البشر ، وضمان تحقيق رؤيتنا للجميع.

الشفافية :تلتزم بالشفافية وإتاحة المعلومات والانفتاح والتواصل والتعاون مع شركائنا الذين يؤمنون بنفس المبادئ ويشاركونا الحلم.

الإستقلال: نحن مستقلون عن أي حزب أو إتجاه ديني أو طائفي أو مجموعات سياسية. مرجعيتنا هي مواثيق حقوق الإنسان.

الإبداع والإبتكار :نؤمن بقدرة الناس على ابتكار أشكال جديدة للتغيير.

التشبيك والعمل الجماعي: نؤمن بالعمل الجماعي وبأن نجاحنا يعتمد بشكل كبير على قدرتنا على التشبيك والعمل الجماعي مع شركائنا، فنحن جزء من تحالفات أوسع لتحقيق المساواة والعدالة على كافة المستويات.

الدعم: ندعم أصحاب الحقوق والفئات الأكثر هشاشة والنساء ليتمكنوا من التعبير عن أصواتهم/ن.

المساءلة والمحاسبة: كما نؤمن بحقنا في مساءلة المسؤولين عن وضع وتنفيذ الخطط التنموية، نؤمن أيضا بأننا نخضع للمساءلة والمحاسبة وذلك انطلاقا من أن المساءلة والمحاسبة أحد مكونات الحكم الرشيد الذي نحاول تطبيقه داخل التحالف.

القسم الثاني: المنطقة التي نعيش فيها

غيرت مؤسسات التمويل الدولية الكبرى خطابها بعد اندلاع الثورات العربية ودعت إلى تبني عقد اجتماعي جديد للوصول إلى تنمية مجتمعية شاملة تولي أولوية للفئات الأكثر هشاشة في المجتمع مع الالتفات إلى ضرورة تطوير سياسات جديدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. فكان الخطاب يتمركز حول الاستثمار في العنصر البشري من خلال تحسين التعليم وتوسيع رقعة الرعاية الصحية وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي وغيرها من المبادرات الهامة.

وبالرغم من التغيير في خطاب هذه المؤسسات من الناحية النظرية، إلا أن السياسات الاقتصادية التي تفرضها على المنطقة العربية من خلال تقديم القروض والمساعدات لم تتغير في مضمونها بل ما زال الكثير منها يعتمد ذات السياسات التقشفية التي توسع الفجوة بين طبقات المجتمع وتعمق التفاوت الاجتماعي وتزيد من الأعباء التي تفرض على الفئات الأكثر هشاشة، والنساء اللاتي يتحملن العبء الأكبر جراء هذه السياسات. ويزيد الوضع تفاقمًا الحرب الروسية الأوكرانية وقبلها انتشار كوفيد 19 وما خلفه من أزمات اقتصادية كبيرة أصابت العالم كله وأثرت بشكل مضاعف على الدول ذات الاقتصاد الهش. بالإضافة إلى هذا تعاني دول المنطقة من آثار التغيرات المناخية التي تؤثر بشكل مباشر على المواطنين لما تسببه من آثار على الزراعة والأمن الغذائي. ومع نشوب الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على استيراد السلع الغذائية، أصبح التغيير المناخي وأهمية وضع نظم الزراعة المستدامة قضية ملحة في كل دول المنطقة. ان تفاقم هذه القضايا ولا سيما فيما يتعلق بأزمة استيراد المواد الغذائية الحالية، يكشف عن الترابط بين الأحداث العالمية ويكشف ايضا هشاشةاقتضاديات المنطقة تجاه الصدمات الخارجية. وادى هذا الوضع الى زيادة الحاجة الملحة للإنتقال الى نماذج تنموية اكثر استدامة وقدرة على الصمود، وهنا يأتي دورنا.

وفي ذات الوقت فإن المشروعات التي تقوم بنوك التنمية الدولية بتمويلها مازالت لاتحقق الأهداف المرجوة منها ولا تلتزم بدقة، سواء في مراحل الإعداد والتنفيذ، بالمعايير والسياسات التي اعتمدتها هذه البنوك لضمان عدم إلحاق الضرر بالمجتمعات والبيئة.

كل هذا في ظل مناخ سياسي منغلق فيه إقصاء وتغييب لدور منظمات المجتمع المدني في المنطقة، وإنتهاك لمواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان.

نرصد في هذا الجزء من الاستراتيجية تحليل لأوضاع الدول السبعة التي تتواجد بها المنظمات أعضاء التحالف، ويركز تحليلنا على المعطيات التي يتم على أساسها وضع استراتيجية العمل في كل دولة وهي الوضع الاقتصادي والاجتماعي، مؤسسات التمويل الدولية الناشطة في كل دولة، وقدرات المجتمع المدني الذي يعتمد عليه التحالف في العمل في كل دولة.

مصر

تعاني مصر من أزمة اقتصادية حادة نتيجة تراكم الديون مما أدى إلى تقلص الإنفاق على الكثير من الخدمات العامة وتقليص الدعم للسلع الأساسية وزيادة نسبة التضخم خاصة مع تعويم سعر العملة المحلية. وتتنبأ معظم التقارير الاقتصادية بمزيد من الإفقار للفئات الهشة وزيادة نسبة الفقر مع تقلص الطبقة الوسطى.

مصر من أكثر دول المنطقة التي تتلقى قروضا من مؤسسات التمويل الدولية. فقد قدم صندوق النقد الدولي عددا من القروض لمصر خلال السنوات القليلة الماضية ونظرا لزيادة نسبة الدين فإن الصندوق يفرض رسوما إضافية على هذه القروض بالإضافة إلى خدمة الدين المعتادة.

العديد من بنوك التنمية الدولية لديها حافظات استثمارية كبيرة في مصر سواء من خلال القطاع العام أو القطاع الخاص. وأهم هذه البنوك هو مجموعة البنك الدولي، البنك الأفريقي للتنمية، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بنك الاستثمار الأوروبي، البنك الآسيوي للبنية التحتية والاستثمار، البنك الإسلامي، وبنك التنمية العربي. وتستثمر هذه البنوك

في مجالات عدة تشمل الطاقة والزراعة والري والقطاع المالي والبنكي وقطاع الاستثمار والمشروعات المتوسطة والصغيرة بالإضافة إلى قطاعات رسم السياسات الخدمية.

رغم وجود خبرات في المجتمع المدني المصري للتعامل مع مؤسسات التمويل الدولية، إلا أن مصر تعاني من انغلاق تام للفضاء المدني وتضييق على منظمات المجتمع المدني وحرية التعبير والتنظيم. وأدت حملات الاعتقال التي تعرض لها الكثير من الناشطين في المجال المدني إلى تبنى الكثير منهم أساليب الرقابة الذاتية والحرص الأمني المطلوب لتلافي الهجمات الأمنية قدر الإمكان.

ساهم عدد من أعضاء التحالف في مصر في تأسيس التحالف وخلال السنوات الماضية انخرط أعضاء التحالف في مصر في انشطة التحالف خاصة فيما يخص السياسات الإقتصادية الخاصة بصندوق النقد الدولي وبرامج الصحة للتصدي لجائحة كوفيد-19.

لبنان

تقف لبنان على الحافة بسبب وضع سياسي معقد للغاية تحكمه مصالح سياسية وتجارية متعارضة، ووضع اقتصادي وإجتماعي ضعيف، الأمر الذي يؤدي إلى تردي الأوضاع المعيشية للشعب. وفي عام 2020 أعلنت الحكومة اللبنانية التخلف لأول مرة عن سداد أقساط الدين الخارجي. وادي ذلك الى تدهور التقييم الإنمائي للبنان وتدهور العملية المحلية التي فقدت أكثر من 90% من قيمتها خلال السنوات الثلاث الماضية. ودفع هذا التدهور المتسارع اكثر من 80% من السكان الي حافة الفقر بأبعاد متعددة. واضاف عبء استضافة الكثير من اللاجئين السوريين. من تعقيد الموقف.

يحاول لبنان الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي وبالرغم من أنه تم توقيع اتفاق مشروط للحصول على قرض من الصندوق في عام 2022، إلا أن الصراعات السياسية تعرقل اتخاذ الخطوات المسبقة اللازمة للحصول على هذا القرض حيث تم تنفيذ شرط واحد من الخطوات المشروطة.

العديد من بنوك التنمية الدولية لديها حافظات استثمارية في لبنان وأهم هذه البنوك مجموعة البنك الدولي، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وبنك الاستثمار الأوروبي. وبالرغم من ان لبنان قد بدأت إجراءات العضوية في البنك الآسيوي للبنية التحتية والاستثمار في عام 2018 ، إلا أن الوضع السياسي المعقد في البلاد لم يمكنها بعد من إتمام الإجراءات المطلوبة. غالبية استثمارات هذه البنوك يتم توجيهها للقطاعات الخدمية وقطاع الطاقة واعادة الإعمار بعد انفجار مرفأ بيروت في عام 2020.

يتمتع المجتمع المدني اللبناني بخبرات عديدة ومساحة مدنية واسعة بدون ملاحقات أمنية ولكن تستهلك الأزمات السياسية والاقتصادية الداخلية مجهودات المجتمع المدني والذي اصبح مقسما.بين الجهات المتصارعة.

خلال السنوات الماضية نشط أعضاء التحالف في لبنان في عدة حملات أهمها الحملة الناجحة لوقف دعم البنك الدولي لمشروع بناء سد بسري، ومتابعة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في البرامج التي يدعمها البنك الدولي.

اليمن

يعد اليمن أفقر بلد في المنطقة العربية ومن ضمن أكثر البلدان فقرا على مستوى العالم. وتمزقه منذ عام 2014 حروب أهلية طاحنة، أفضت إلى انقسامات حادة للبلاد والمجتمع على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى أسس مذهبية وطائفية وجهوية انفصالية، وأصبحت لليمن سلطتين تنفيذيتين وتشريعيتين وقضائيتين، ومجموعات نفوذ ميليشياوية أخرى منتشرة في أرجاء البلاد. لقد تسببت تلك الانقسامات والصراعات المسلحة بانهيار شامل على كل المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، حيث يواجه اليمن واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. وأصبح أكثر من 80% من اليمنيين يعيشون تحت خط الفقر وبلغ معدل البطالة قرابة 80% إلي جانب انقطاع رواتب حوالي 500 ألف موظف مدني في المحافظات الشمالية لفترة 7 سنوات. ومع استمرار حالة الحرب والصراع

تدهورت الخدمات العامة وخاصة الخدمات الصحية مما أدى إلى انتشار الأوبئة. كما تراجعت التحويلات الخارجية وانحسر دور القطاع الخاص ,

لدى مجموعة البنك الدولي حافظة استثمارات في مشاريع صغيرة في اليمن تتركز أغلبها على القطاع الخدمي والإغاثة ويتم تنفيذها بالتعاون مع المنظمات التابعة للأمم المتحدة. وذلك بخلاف استثمارات صغيرة مع القطاع الخاص من خلال مؤسسة التمويل الدولية (ذراع البنك الدولي الذي يتعامل مع القطاع الخاص). لم يتلقى اليمن اي قروض من صندوق النقد الدولي خلال السنوات الماضية وإن كان الصندوق مازال يقوم بعملية التقييم الدوري لوضع الاقتصاد اليمني بحسب نص المادة الرابعة في لائحة الصندوق والتي تنص أن يقوم الصندوق بتقديم هذه الخدمة لكل الدول الأعضاء كما يقوم الصندوق بتقديم مساعدات واستشارات تقنية للبنك المركزي اليمني في المنطقة الخاضعة للسلطة الشرعية.

انعكست أوضاع الصراع المسلح والحرب الأهلية بشدة على حالة الحقوق والحريات وفي التضييق الأمنى المتزايد على المجتمع المدني ونشاطه وقدرته على الحصول على التمويلات اللازمة لممارسة أنشطته خاصة في المناطق الواقعة تحت سيطرة سلطة الأمر الواقع (الحوثيين) وإلى حد أقل في مناطق ما تسمى بالحكومة الشرعية. وتستهلك الأحداث الداخلية وأعمال الإغاثة والخدمات مجهود المجتمع المدني اليمني. نشط أعضاء التحالف في اليمن في الفترة السابقة في متابعة تنفيذ البرنامج الممول من البنك الدولي لمواجهة كوفيد-19 والذي كان يتم تنفيذه من قبل منظمة الصحة العالمية.

العراق

تعتبر العراق من أكثر الدول في العالم التي يعتمد اقتصادها على البترول. وبرغم من الثروة البترولية التي يتمتع بها العراق إلا أنه يعاني من أزمات إقتصادية نتيجة المناخ السياسي الغير مستقر والنزاعات الطائفية وغياب الإصلاحات الهيكلية اللازمة لجذب الاستثمارات وتنويع مصادر الدخل. وبالرغم من المحاولات لإعادة إعمار المناطق المحررة من داعش إلا ان هذه المحاولات لا تحدث الأثر المرجو منها نتيجة للانقسامات السياسية والطائفية في البلاد.

لم يتلقى العراق قروض من صندوق النقد الدولي خلال السنوات الماضية ولكنه يتلقى خدمات واستشارات تقنية وكذلك خدمة تقييم الإقتصاد الدورية التي يقدمها الصندوق لأعضائه.

لدى مجموعة البنك الدولي محفظة استثمارية في العراق من خلال كل من القطاعين العام والخاص تستهدف دعم قدرات القطاع الخدمي ،اعادة إعمار المناطق المحررة من داعش، ووضع نظم الحوكمة الرشيدة.

بالرغم من ان العراق اصبح عضوا في البنك الآسيوي للبنية التحتية والاستثمار وكذلك في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية إلا أن هاتين المؤسستين لم تقوما بعد باستثمارات في البلاد.

يحول الوضع الأمنى المتدهور والصراعات السياسية والطائفية في العراق دون تطوير مجتمع مدني مستقل عن الحركات السياسية والتيارات الطائفية. لدى أعضاء التحالف في العراق خبرات محدودة في الإشتباك مع استثمارات مجموعة البنك الدولي. وخلال الفترة السابقة قام بعض الأعضاء في العراق بمتابعة تنفيذ برنامج البنك الدولي لمواجهة كوفيد-19 في العراق.

الأردن

برغم ان الأردن يعتبر نسبيا من أكثر الدول المستقرة سياسيا في المنطقة إلا أنه يعاني من أزمات إقتصادية وإجتماعية وبيئية عديدة . يعتبر الأردن من أكثر البلدان معاناة من الفقر المائي على مستوى العالم ويتعرض لأخطار كثيرة متعلقة بالتغيير المناخي. وقد أدت الصراعات والحروب في البلدان المجاورة للأردن إلى زيادة كبيرة في عدد اللاجئين والنازحين في الاردن مما ادى الى مزيد من الضغط على الموارد الشحيحة بالفعل. وقد أدت جائحة كوفيد إلي زيادة نسبة البطالة في الأردن، خاصة بين الشباب والنساء حيث أن معدل مشاركة النساء في قوة العمل في الأردن هو من أدنى المعدلات عالميا.

تلقت الأردن العديد من القروض من صندوق النقد الدولي خلال السنوات الماضية، ونظرا لزيادة حجم الديون فإن الصندوق يفرض رسوما إضافية على الأردن بخلاف خدمة الدين. وتؤثر برامج صندوق النقد على سياسات عدة في الدولة

مثل السياسات الضريبية وسياسات الدعم وكذلك قدرة الدولة على الإنفاق على الخدمات العامة وخاصة التعليم والصحة.

لدى العديد من بنوك التنمية الدولية حافظات استثمارية مع كل من القطاع العام والخاص في الأردن. وأهم هذه البنوك هو مجموعة البنك الدولي، بنك الاستثمار الأوروبي، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والبنك الآسيوي للبنية التحتية والإستثمار.

ادي الاستقرار السياسي النسبي في الأردن إلى تراكم خبرات المجتمع المدني في التعرف والتعامل مع المساحة المدنية المتاحة له وتطوير مهارات التكييف مع المتطلبات الأمنية التي من شأنها أن تعيق أنشطته او الحصول على التمويلات اللازمة. وخلال السنوات القليلة الماضية نشط أعضاء التحالف في الأردن في أنشطة متعلقة بسياسات صندوق النقد الدولي وخاصة فيما يخص قضايا تراكم الديون و السياسات التقشفية، وكذلك في متابعة تنفيذ بعض المشروعات الممولة من مجموعة البنك الدولي.

المغرب

تعتبر المغرب من البلدان المستقرة سياسيا في المنطقة. وتعاني المغرب من أزمات اقتصادية حادة بسبب التغييرات المناخية والجفاف مما أدى الى نقص في المحاصيل الزراعية والغذائية وزيادة أسعار السلع الغذائية الأساسية.

تلقت المغرب عددا من القروض من صندوق النقد الدولي خلال السنوات الماضية لسد العجز في ميزان مدفوعاتها ومواجهة التحديات الاقتصادية التي واجهتها نتيجة انتشار جائحة كوفيد-19 والحرب الروسية الأوكرانية.

لدى العديد من بنوك التنمية حافظات استثمارية في المغرب سواء عن طريق القطاع العام او الخاص. وأهم هذه البنوك هو مجموعة البنك الدولي، البنك الأوروبي لإعادة الاستثمار والتنمية، البنك الأوروبي للاستثمار، وبنك التنمية الأفريقي. يتم توجيه العديد من هذه الاستثمارات إلى برامج دعم السياسات الجاذبة للإستثمارات وتوظيف الشباب والحوكمة الرقمية والتعليم بالإضافة الي دعم الاقتصاد الأزرق الذي يهدف إلى تحقيق مكاسب اقتصادية من موارد البحار والمحيطات بطرق مستدامة. وبالرغم من ان المغرب عضوا في البنك الآسيوي للبنية التحتية والإستثمار إلا أن هذا الأخير لم يقم بعد بتمويل أي استثمارات في البلاد.

يرتبط تاريخ الحركة المدنية في المغرب بالنضال الوطني ضد الاستعمار في ستينات القرن الماضي. وبالرغم من انخراط الكثيرين في العمل التطوعي على عدد من القضايا من خلال مجتمعات المجتمع المدني إلا أن الحركة مازال يغلب عليها الطابع التطوعي بما له من مزايا وعيوب. ونظرا للاستقرار السياسي النسبي في البلاد فقد تراكمت خبرات المجتمع المدني في معرفة والتعامل مع المحدوديات السياسية التي تحدد مجال أنشطتهم وكيفية ممارستها.

يشارك العديد من أعضاء وشركاء التحالف في المغرب في العديد من الأنشطة التي تستهدف صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي. كما لدى البعض منهم خبرات في متابعة مشروعات بنوك التنمية والاشتباك مع المسؤولين بها.

تونس

تمر تونس بأزمة اقتصادية طاحنة قد تهدد المكاسب الديمقراطية التي أحرزتها منذ ثورة 2011. فلم تحقق الحكومات المتعاقبة بعد الثورة الكثير من المطالب الإقتصادية التي كانت من أسباب اندلاع الثورة. حيث تشكو تونس من انكماش اقتصادي مهم إذ لم يتجاوز معدل النمو الاقتصادي نسبة 0،6 بالمائة خلال السنوات العشر الماضية كما تشكو من ضعف الموارد الذاتية وتدهور التصنيف الإئتماني وتراجع صرف الدينار ونقص السيولة وتأخر الإصلاحات الاقتصادية مما أدى إلى تقلص في نسبة الاستثمار في القطاعين العام والخاص.

لدى العديد من بنوك التنمية حافظات استثمارية في تونس سواء بالشراكة مع القطاع العام والقطاع الخاص وأهم هذه البنوك مجموعة البنك الدولي، بنك التنمية الأفريقي، البنك الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية وبنك الاستثمار الأوروبي.

ترزح تونس تحت نسب مديونية مجحفة ستتواصل إلى ما بعد 2023 حيث دأبت على الحصول على قروض خارجية لتمويل الميزانية بنسبة كبيرة مقارنة بدول اخرى وهذه النوعية من القروض تشترط سياسات للتقشف. وفي نفس هذا التمشي أعدت الحكومة التونسية برنامجا (أسمته إصلاحات للخروج من الأزمة) استعدادا للتفاوض مع صندوق النقد

الدولي حول الاعتمادات المالية لسنوات 2022 إلى 2026 ويتعلق خاصة بتجميد الزيادة في أجور القطاع العام وتجميد الانتداب في الوظيفة العموميّة والقطاع العام وإسقاط الديون العموميّة ومراجعة سياسة الدولة الخاصة بمساهمته في رؤوس أموال المؤسسات العمومية وصولا لعدم المساهمة فيها. والرّفع التدريجي في الدّعم على المحروقات إلى أن تبلغ سعرها الحقيقي ورفع سعر الكهرباء والغاز، ووضع منظومة إلكترونية للتسجيل وصرف تحويلات مالية للفئات التي ستتضرر من رفع الدعم عن المواد الأساسية.

رغم ما لجائحة كوفيد 19 من دور في تعميق الأزمة الاجتماعية في تونس حيث تسببت الجائحة في ارتفاع نسبة الفقر إلى 21% من مجموع السكّان مقابل نسبة 15.5% ما قبل الجائحة إلا أن النزعة التقشفية تبدو قوية ومبالغ فيها في المشروع الحكومي لتونس الذي قدم إلى صندوق النقد الدولي بنية الحصول على قرض جديد حيث أنه يضر بمختلف الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين وتوفير متطلبات العيش الكريم لهم.

حقق المجتمع المدني التونسي الكثير من المكاسب منذ 2011 واكتسب خبرات في العمل في مجالات عديدة وانتقل من العمل المدني التطوعي إلى العمل الحرفي المتخصص في مجالات المراقبة والمساءلة. ولكن مع اتجاه الحكومة الحالية إلى تضييق المساحة المدنية وعدم الوضوح تجاه المجتمع المدني إذ أصبح على العاملين في هذا المجال اتخاذ تدابير احترازية لسلامتهم الخاصة والتحصن ضد أي هجمات محتملة على المساحة المدنية.

منذ تأسيسه شارك اعضاء التحالف في تونس في انشطة متعلقة بسياسات مؤسسات التمويل الدولية وخاصة في قضايا تراكم الديون و السياسات التقشفية كما قام ببحوث ودراسات لمراقبة عملها و منها قرض البنك الدولي المتعلق بالتدخل العاجل لمقاومة الكوفيد. كما يساهم أعضاء تحالف "أراب واتش" في الحملة ضد الإجراءات التقشفية المقررة في تونس كما أصدروا دراسات وبحوث في علاقة المديونية بمؤسسات التمويل الدولية من خلالها يتم اقتراح بدائل جدية للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه تونس حاليًا.

القسم الثالث: نظريتنا للتغيير

نسعى ان تكون خطط وعمليات التنمية في المنطقة عادلة ومستدامة وتشاركية ودامجة لكل فئات المجتمع. نعلم أن التحديات كبيرة لذا نسعى إلى إحداث تغييرات تدريجية وعلى مدى زمني طويل،. نحن نؤمن أن الاستثمار في بناء حركات مجتمعية ومنظمات مجتمع مدني قوية هو الطريق لتحقيق تغيير مستمر ومستدام في علاقات القوة في المجتمع.

التمكين: نرى أن التمكين هو جوهر عملية التغيير لذا سيستمر التحالف في العمل على رفع قدرات المجتمع المدني والناشطين والفاعلين الاجتماعيين لمتابعة المسودات الخاصة بالسياسات الجديدة والمستحدثة لمؤسسات التمويل الدولية للضغط على هذه المؤسسات لملائمة هذه السياسات مع أولويات المجتمعات التى تنفذ فيها، وتفعيل قدراتهم على مساءلة مؤسسات التمويل الدولية بشكل مهني عالي الكفاءة.

المناصرة التي يقودها اصحاب الحقوق: سنستمر في جمع المعلومات المتعلقة بالآثار المجتمعية والاقتصادية للمشروعات التي تنفذها المؤسسات الدولية التمويلية في المجتمعات المحلية واستخدامها في المناصرة والضغط والحوار والتفاوض مع مؤسسات التمويل الدولية. لكننا ندرك انه من اجل ان يكون التغيير يجب ان يكون أصحاب الحقوق، خاصة من الفئات المهمشة،هم المحرك الرئيسي في المناصرة. لذلك تعتمد نظريتنا للتغيير على انطلاق حملاتنا من القاعدة إلى اعلى وتشبيك المجتمعات المتأثرة مع الحركات الإقليمية والدولية لإكسابهم صدى اقليمي ودولي.

التركيز على النساء: نؤمن ان الديون قضية جندرية. بالرغم من ان النساء، خاصة في منطقتنا التي تسودها الثقافة الأبوية، تدفع ثمن مضاعف للسياسات الظالمة، إلا أننا نؤمن أنهن عوامل تغيير رئيسية و قادرات على تغيير علاقات القوى داخل المجتمع، لذا يجب أن يكون البعد الجندري متضمنا في عملنا.

التعلم وإنتاج البدائل: نؤمن بان طرح بدائل مبنيه على معرفتنا بالواقع هو أمر محوري لتحقيق التغيير الذي نريده. لذلك تطور معرفتنا بالواقع من خلال تعاوننا المستمر مع الفاعلين والناشطين على الأرض، ونسعى للحصول على دعم الباحثين الأكاديميين لتحليل هذه المعارف وتقديم بدائل مدروسة جيدا.

وبشكل عام، نحن ندرك أن التغيير ليس خطيا لذا نعلم أن التوقف والتراجع متوقع. ومن هنا، نعتزم تدريجياً تبني أدوات المتابعة والتقييم لقياس تأثير مشاريعنا وجهودنا في بناء التحالف بفعالية. هذا سيوفر لنا رؤى ثمينة ويوجه استراتيجياتنا المستقبلية.

القسم الرابع: محاور العمل لتنفيذ الإستراتيجية

تعتبر استراتيجية الأعوام الثلاثة (2023 -2025) استراتيجية انتقالية بين الإطار الإستراتيجي الذي تبناه التحالف عند نشأته إلى استراتيجية متكاملة سيتم الإعداد والتمهيد لها خلال هذه السنوات ويتم تطويرها وصياغتها بالتنسيق مع أعضاء التحالف خلال عام 2025 ليبدأ العمل بها مع بداية عام 2026.

كان إطار الإستراتيجية لعام 2019-2022 يهدف بالمقام الأول إلى تقديم التحالف لمؤسسات التمويل الدولية وتمكينه من تمثيل المجتمع المدني من المنطقة العربية في الساحات التي تعمل من اجل احداث التغيير في مؤسسات التمويل الدولية. ونحن نعتقد أننا قد نجحنا في تحقيق هذا الهدف وأنه قد حان الوقت للإنتقال إلى استراتيجية تعتمد في المقام الأول على اهتمامات وقدرات وامكانيات واحتياجات أعضاء التحالف فيما يخص التأثير على مؤسسات التمويل الدولية. ندرك ان الإنتقال الي هذا النموذج يحتاج ان يتم من خلال مرحلة انتقالية التنظيم والإعداد وبناء القدرات مع الحفاظ على المكتسبات من الإستراتيجية السابقة. ولهذا ستعتمد هذه المرحلة على الإستمرار في عدد محدود من الحملات التي بدأنا العمل فيها خلال الأستراتيجية السابقة والتي يهتم بها، وينشط فيها الأعضاء، ونعتقد أن استمرارنا في المشاركة فيها يعطى قيمة مضافة وفريدة لهذه الحملات، والبدء في تنظيم المنظمات أعضاء التحالف في مجموعات عمل بحسب امكانياتهم واحتياجاتهم وإعداد الخطط لعملهم تمهيدا للإعداد لإستراتيجية للتحالف مبينة على هذه الخطط . و سنركز ايضا خلال هذه المرحلة الإنتقالية على استكمال البناء المؤسسي للتحالف لضمان استمراريته.

1- المؤسسات سنركز جهودنا عليها خلال هذه الإستراتيجية:

ينشط العديد من مؤسسات التمويل الدولية في المنطقة العربية ويلعبون دورا مهما في التأثير على مسار التنمية في المنطقة. ندرك ان العمل على كل المؤسسات مهم لكننا ندرك أيضا حجم إمكانياتنا البشرية والمادية ولهذا علينا ان نحدد المؤسسات التي سنركز عليها جهودنا لإحداث التغيير المطلوب وفقا لمعايير محددة أهمها حجم تأثير هذه المؤسسات على بلدان المنطقة، اهتمامات الاعضاء وخبرات العاملين. ولهذا سنركز جهودنا خلال هذه الأستراتيجية على مؤسستين هما مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. لكن هذا لا يعني أننا لن نتابع التطورات مع المؤسسات الأخرى ولكننا لن تنخرط في أدوار قيادية في العمل عليها.

<u>مجموعة البنك الدولي:</u>

بالرغم من تواجد بنوك تنمية اخرى في المنطقة وتزايد تأثيرها على مسارات التنمية إلا أن البنك الدولي مازال يلعب دورا قياديا بين هذه البنوك.

- بصفته أقدم بنوك التنمية الدولية وأوسعها انتشارا وشهرة فان البنك الدولي يقود الحراك، سلبا او ايجابا، في وضع المعايير لباقي البنوك. فان اي تغيير يحدث في سياسات البنك الدولي يؤثر على ،يحتذى به، سياسات باقي بنوك التنمية الدولية.
- للبنك الدولي نفوذ واسع لدى الحكومات التي تقترض منه وبالتالي يؤثر على السياسات داخل هذه البلاد الوطنية سواء بالسلب او الإيجاب.
- لدى البنك الدولي بعض السياسات والآليات التي تمثل منافذ للمجتمع المدني للتأثير على عملياته المشروعات التي يمولها. كما ان تعدد الحكومات المالكة للبنك الدولي واشتمالها على حكومات لديها آليات مشاركة من مواطنيها يسمح بالتأثير على البنك عن طريق التأثير على مواقف هذه الحكومات داخل مجلس إدارة البنك الدولي.
- ان دور مؤسسة التمويل الدولية، وهي ذراع البنك الدولي الذي يستثمر في القطاع الخاص، أخذ في الازدياد في قطاعات هامة مثل الطاقة والزراعة وغيرها من القطاعات المحورية في مسارات التنمية والتصدي لازمة التغير المناخي. وهذا التزايد في دور المؤسسة وتأثيرها يستدعي اهتماما خاصا من المجتمع المدني.

<u>صندوق النقد الدولي:</u>

في استجابة لتفاقم أزمات الديون في المنطقة العربية، لجأت عدد متزايد من الحكومات إلى طلب المساعدة المالية من صندوق النقد الدولي لسد عجز ميزانياتها. يعد هذا الدعم من الصندوق مهما خاصة عندما لا تتوافر خيارات اخرى حيث ان دعم الصندوق يعطى مؤشرا للموسسات المالية والمستثمرين الأخرين بأن هذا البلد يمثل وجهة إستثمارية مجدية ومن ثم يزيد من فرص البلد في الحصول على إستثمارات وقروض من جهات اخرى. ومع ذلك، يأتي الدعم المالي من صندوق النقد الدولي مع شروط تنفيذ برامج إصلاح محددة لها أثار عميقة على مسار التنمية لهذه الدول وتؤثر مباشرةً على مستويات معيشة سكانها.

على مر السنين، كان للقروض المتزايدة التي قدمها صندوق النقد الدولي لدول المنطقة تأثيراً كبيرا بالاخص من ناحية الإنفاق العام، برامج الدعم، واستقرار القطاع المالي. هذه السياسات، بينما تهدف إلى ضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز النمو المستدام، أثارت نقاشات حول تداعياتها الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بالفقر، عدم المساواة بين الجنسين، البطالة، وعدم المساواة في الدخل. لقد جلبت الزيادة في وضوح دور صندوق النقد الدولي وشروطه اهتمام متزايد من المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني لمراقبة هذه السياسات الاقتصادية عن كثب، ساعوالسعي للتأثير على تصميمها وتنفيذها.

مع إدراكنا للدور الرئيسي لصندوق النقد الدولي في تشكيل السياسات والنتائج الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، يتزايد تركيزنا على محاولة التأثير على تشكيل السياسات التي لا تدعم الاستقرار الاقتصادي فحسب، بل تعطي الأولوية أيضًا للعدالة الاجتماعية، الاستدامة البيئية، والنمو الشامل.

2- الحملات/القضايا التي سنركز جهودنا عليها:

بالرغم من أننا سنركز على مؤسستين فقط من مجموعة المؤسسات التي تنشط في المنطقة فإننا سنقوم أيضا بالتركيز على عدد محدود من القضايا التي نعتقد ان لدينا خبرات متراكمة وناجحة في العمل عليها خلال السنوات الماضية. وقد اعتمد اختيارنا لهذه القضايا على عدة عوامل منها اهتمام الأعضاء ورغبتهم في استمرار العمل عليها، الزخم الذي تثيره هذه القضايا على ساحات التنمية العالمية، الفرص المطروحة للعمل عليها، وتأثير هذه القضايا الواسع على مسار التنمية في المنطقة. وهذه هي القضايا الثلاث التي سنركز عليها جهودنا خلال هذه الإستراتيجية الإنتقالية:

1) ازمة تزايد الديون ومناهضة سياسات التقشف: وتستهدف هذه الحملة صندوق النقد الدولي والتأثير على برامج وشروط القروض التي يمنحها لدول المنطقة.
2) مشاركة المواطنين وتقلص المساحة المدنية: وتستهدف الحملة مجموعة البنك الدولي لضمان تفعيل سياساتها الخاصة بضمان المشاركة الفعالة للمواطنين والمجتمعات المتأثرة بالمشاريع التي تمولها المجموعة في تصميم ومراقبة تنفيذ، وتقييم هذه المشاريع.
3) المساءلة وجبر الضرر: وتستهدف التأثير على السياسات والإجراءات الحاكمة لعمل آليات المساءلة وجبر الضرر الخاصة بمجموعة البنك الدولي وجعل هذه الأليات في متناول المجتمعات المتضررة في المنطقة.

وبالرغم ان كل من هذه القضايا الثلاث يمكن تناولها كل على حدة، إلا اننا ندرك ايضا تداخل هذه القضايا وبالتالي سيعكس نهجنا في العمل عليها هذا التداخل بينها. وتناولنا لأزمة الديون ومناهضة سياسات التقشف يستلزم مشاركة فعالة من المواطنين. كما أن جعل أليات المساءلة والمطالبة بجبر الضرر في متناول المجتمعات المتضررة يتطلب التعامل مع أزمة تقلص المساحة المدنية.

3- استكمال وتعزيز البناء المؤسسي للتحالف لضمان استمراريته

حقق التحالف نجاحا ملحوظا خلال سنوات قليلة منذ نشأته في 2018. وقد تم وضع العديد من اللوائح والنظم لتسيير عمل التحالف وتنظيم العلاقات بين هيئاته المختلفة (الجمعية العمومية التي تشمل كل الاعضاء- مجلس الإدارة المنتخب- والهيئة التنفيذية). لكننا ندرك أن هذه اللوائح تحتاج من وقت إلى آخر اعادة النظر فيها وتعديلها واستكمالها بناءا على خبرة العمل بها خلال السنوات الماضية.

تشمل قائمة اللوائح والأنظمة التي تم وضعها خلال السنوات الماضية والتي قد تتطلب بعض التحديثات لائحة النظام الأساسي للتحالف، دليل العاملين، سياسة عدم تضارب المصالح، السياسة الحمائية، سياسة الإجراءات المالية.

وتشمل قائمة الأنظمة والسياسات التي تهدف إلى استحداثها خلال فترة العمل بهذه الاستراتيجية، سياسة الرواتب لأعضاء الهيئة التنفيذية وسياسة استحداث واستخدام صندوق احتياطي لتوفير التمويل اللازم لضمان استمرار التحالف في مواجهة أي ظروف مالية طارئة.

في ذات الوقت سيعمل التحالف على تنويع مصادر تمويله بما يتماشى مع نموذج عمل تحالف يتكون من العديد من عدد من المنظمات.

4- تفعيل دور أعضاء التحالف

خلال السنوات الماضية، ومنذ نشأة التحالف، شارك الأعضاء في العديد من الأنشطة بحسب اهتماماتهم و إمكانياتهم وخبراتهم في القضايا التي تناولتها هذه الأنشطة والحملات. ونعتقد أنه قد حان الوقت لأن يلعب الأعضاء دورا أكبر في

التحالف. ويحتاج هذا الي الكثير من الإعداد حتى تكون الإستراتيجية القادمة معتمدة بالأساس على خطط أعضاء التحالف.

لتعزيز تأثير التحالف، سنعتمد منهجاً لتشكيل مجموعات عمل متخصصة من المنظمات الأعضاء بحسب اهتمامتهم وخبراتهم. وتعمل كل مجموعة على قضايا بعينها مثل التغيير المناخي والإستدامة البيئية، السياسات المالية والضريبية، سياسات الحماية الإجتماعية، الحوكمة، ضمن قضايا اخري يودون الإشتباك مع مؤسسات التمويل الدولية حولها. القصد الإستراتيجي وراء هذه المجموعات هو تعزيز بيئة تعاونية حيث يمكن للأعضاء مشاركة المعرفة ودعم بعضهم البعض والعمل سويا على القضايا المشتركة، والإستفادة من الخبرات المتنوعة داخل التحالف.

وتشمل انشطة تكوين وتمكين هذه المجموعات من التعرف على اهتمامات وخبرات المنظمات الأعضاء، واحتياجاتهم وبناء قدرتهم المعرفية بسياسات مؤسسات التمويل الدولية وكيفية الإشتباك معهم وتسهيل عمليات التواصل بين هذه المجموعات والمسؤولين في مؤسسات التمويل الدولية، وتقديم الدعم التقني اللازم لهم لمعاونتهم في وضع استراتيجيات للعمل تصب في استراتيجية متكاملة للتحالف.

5- وضع الاستراتيجية للمرحلة القادمة والإعداد لبدء تنفيذها ببداية عام 2026

ننتوى أن تكون الإستراتيجية القادمة معتمدة على مجموعات العمل التي سيتم تكوينها من الأعضاء. ستكون مهمة الهيئة التنفيذية، بالتعاون مع مجلس الإدارة، خلال عام 2025 هي دمج الاستراتيجيات المقدمة من مجموعات العمل وتسهيل عملية التقييم الاستراتيجية السابقة وتحليل نقاط القوة والضعف في آليات عمل التحالف وسياساته، وتحليل السياق الإقليمي والدولي والتعرف على الفرص المتاحة وصياغة استراتيجية للتحالف وتصميم ووضع الهيكل الإداري اللازم لتسهيل تنفيذها، والتواصل مع عدد من الجهات المانحة لتوفير الدعم المادي اللازم لتنفيذها ببداية عام 2026.